معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

رأس المال الاجتماعي والدياسبورا الفلسطينية

خالد صليح

2011

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

رأس المال الاجتماعي
والدياسبورا الفلسطينية

خالد صليح

2011

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

غانية ملحيس (الرئيسة)، سامر خوري (نائب الرئيس)، غسان الخطيب (أمين الصندوق)، لؤي شبانة (أمين السر)، نبيل قدومي، نبيل قسيس، محمد مصطفى، رجا الخالدي، رامي الحمد الله، رضوان شعبان، صبري صيدم، سمير حليلة، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2011 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

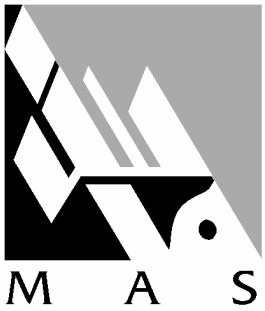

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

رأس المال الاجتماعي
والدياسبورا الفلسطينية

خالد صليح

2011

رأس المال الاجتماعي والدياسبورا الفلسطينية

الباحث: خالد صليح

المراجعة والتقييم: د. ساري حنفي، الجامعة الامريكية، بيروت
بليغ جبارة، باحث قانوني

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2011
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ISBN 978-9950-374-12-6

تقديـــــــم

يسر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) أن يقدم دراسته حول امكانات تطوير وطرق توظيف رأس المال الاجتماعي في تجمعات الشتات الفلسطيني، مع اخذ التجمع الفلسطيني في كندا كحالة دراسية. وتشكل هذه الدراسة الورقة السادسة في برنامج " توظيف رأس المال الاجتماعي في خدمة التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة"، الذي ينفذه المعهد بدعم من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

تهدف الدراسة الى تحديد الخيارات العملية لتعزيز تراكم رأس المال الاجتماعي في الأوساط الفلسطينية المقيمة في الخارج وتحديد الطرق الممكنة لتوظيفه في مسيرة الشعب الفلسطيني التنموية، مع التركيز على تمكين المواطنين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة من استغلال وتنمية مصادرهم وقدراتهم الذاتية، والنهوض باقتصادهم وخدماتهم الأساسية، كمتطلبات رئيسية لتعزيز صمودهم في وطنهم، وحماية هويتهم وثقافتهم وتراثهم.

تقدم هذه الدراسة عرضاً للفرص التي تقدمها تكنولوجيا الاتصال الحديثة لتعظيم توظيف رأس المال الاجتماعي عبر الحدود، ليس فقط من خلال تواصل المغتربين الفلسطينيين مع أبناء جلدتهم، ومشاركتهم نشاطاتهم وهمومهم، بل والاستفادة من علاقاتهم في تجنيد التضامن والدعم من قبل المجتمعات المضيفة. وتقدم الدراسة سلسلة من التوصيات لصانعي القرار للعمل بشكل واع ومخطط لتعزيز مساهمة تجمعات الفلسطينيين في الخارج في الجهد الفلسطيني للاستقلال والتنمية.

ومع إصدار هذه الدراسة أود أن اشكر الباحث على جهوده، ومتابعته للمستجدات في مجال وسائل التواصل الاجتماعي، وانعكاساتها على توظيف مفهوم راس المال الاجتماعي. واشكر المراجعين والمناقشين للدراسة الذين أسهموا في اغنائها. وفي

الختام اشكر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على دعمهم لهذه الدراسة ودعمهم الثابت والمثابر لنشاطات البحث العلمي للمعهد.

د. سمير عبد الله

المديـــــر العـــام

الملخص التنفيذي

أدت العولمة والتكنولوجيا المتقدمة في المجالات الاجتماعية والأجهزة الخلوية إلى خلق بيئة إعلامية جديدة، عملت على زيادة الترابط بين الأفراد والشركات والمجتمعات، وساهمت في زيادة تنقلهم في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من الحدود المادية أو الفيزيائية في العالم إلا أن انتشار التكنولوجيا قد ساهم في تحول العالم إلى مجتمع واحد يتواصل أفراده مع بعضهم في أي وقت وفي أي مكان. وقد عملت هذه الظاهرة الجديدة على إلغاء الحدود المادية، وعملت على تسريع تداول الأفكار ورؤوس الأموال والمعلومات والصور وغيرها بالرغم من بقاء هذه الحواجز على الأرض.

ينتشر المهاجرون الفلسطينيون في مختلف دول العالم، ولكن لديهم القدرة على لعب دور هام في عملية التحول الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، ولكن يحتاج ذلك إلى استراتيجيات مرنة لتفعيل مشاركتهم هذه. بلغ عدد الفلسطينيين الإجمالي نحو 10.9 مليون نسمة في نهاية العام 2009 في جميع أنحاء العالم، يعيش أكثر من نصفهم (51.8%) في المهجر، ونحو 3.99 مليون نسمة (نحو36.7%) يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، و1.25 مليون نسمة في إسرائيل، و3.24 مليون نسمة (29.8%) في الأردن، و1.78 مليون نسمة (16.3%) في الدول العربية المختلفة، و618 ألف نسمة (5.7%) في دول أخرى خارج منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من التغيرات في التوزيع الجغرافي للمهاجرين الفلسطينيين على مدى العقود الستة الأخيرة فإن غالبيتهم يعيشون في الأردن ولبنان وسوريا، على مقربة من مدنهم الأصلية، أي لا يبعدون سوى 100 كم عن حدود فلسطين.

تهدف هذه الدراسة إلى تطوير طرق جديدة للتفكير في علاقة المهاجرين الفلسطينيين بوطنهم الأم، وذلك من أجل بناء رأس المال الاجتماعي الفلسطيني خاصة في ظل تغير النظام الاجتماعي العالمي. وقد شكل التطور الاجتماعي والتكنولوجي قاعدة هامة لهذه الدراسة لتطوير علاقة الشتات الفلسطيني في مختلف دول العالم مع وطنهم الأم وذلك

من خلال استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية وأجهزة الاتصال الخلوية لتنسيق الأنشطة المختلفة وتبادل الأفكار وعقد الصفقات التجارية، وزيادة تضامن المهاجرين مع أهلهم ومجتمعهم في الأراضي الفلسطينية.

وتستخدم هذه الدراسة شبكات التواصل مع المهاجرين واستخدام التكنولوجيا الحديثة والأجهزة الخلوية لتفعيل مشاركة فلسطينيي الشتات وزيادة تواصلهم مع المجتمع الفلسطيني في الداخل. ومن ثم استخدام هذه العلاقة في تغيير النظام الاجتماعي الفلسطيني والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

ولتوسيع نطاق هذه العملية تستخدم الدراسة أسلوب السرد والقصة للوصول إلى عدد أكبر من الأفراد والمنظمات لتقوية العلاقة بين المهاجرين ووطنهم. وباستخدام هذا الأسلوب تقترح الدراسة استراتيجية جديدة لدمج المهاجرين مع مجتمعاتهم مثل التواصل عبر الإنترنت والتي يمكن من خلالها تفعيل مشاركة المهاجرين في التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وتوضح الدراسة كيفية استخدام التكنولوجيا المتقدمة والاتصالات في تغير النظام الاجتماعي سواء داخل المنظمات أو المجتمعات خاصة ما حدث مؤخراً في العالم العربي من ثورات ناجحة في كل من تونس ومصر.

كما تفسر الدراسة آلية تجاوز التكنولوجيا الحديثة للحدود الإقليمية، وإعادة ربط المهاجرين مع مجتمعاتهم من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وتوضح الدراسة أيضاً دور الشتات الفلسطيني في التنمية الاقتصادية وبناء الدولة الفلسطينية.

إضافة إلى ذلك عملت الدراسة على توضيح كيفية قيام الجماعات الناشطة المحلية والعالمية في مواجهة الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني من خلال اعتماد شبكات التضامن والتواصل العالمية.

وتشير الدراسة إلى أن المغتربين الفلسطينيين في مختلف دول العالم يتبادلون المعلومات والأفكار والمهارات التكنولوجية الجديدة والممارسات السياسية الديموقراطية وممارستها

مع وطنهم الأم. كما تشارك الحكومات في جميع أنحاء العالم في الجهود الرامية إلى الاستفادة من مهارات المغتربين في تنفيذ مشاريع التنمية.

ثم اتخذت الدراسة المهاجرين الفلسطينيين في كندا كدراسة حالة، وبينت أن الهجرة إلى كندا كانت نتيجة لعدة عوامل، وأنها بدأت في العام 1967 بوصول عدد قليل من المهاجرين من مدينة الناصرة والمناطق المحيطة بها كجزء من مبادرة إسرائيلية لتغيير التركيبة السكانية في فلسطين التاريخية. وفي العام 1970 انضمت عائلات أخرى من التجمعات الفلسطينية داخل إسرائيل إلى أقاربهم في كندا، ولكن بقي عدد الفلسطينيين في كندا دون 5000 شخص في العام 1980. وفي آواخر الثمانينات عملت السلطات الكندية على السماح للمهاجرين بالإقامة فيها للأغراض الاستثمارية. وفي العام 2006 بلغ عدد المهاجرين الفلسطينيين في كندا 23,975 شخص.

لقد أدت حرب الخليج الأولى في العام 1991 إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين من الخليج معظمهم من المستثمرين ورجال الأعمال. الذين عملوا على تنفيذ مشاريع ناجحة في العقارات وخدمات البناء ومبيعات الجملة والتجزئة، وغيرها. وعلى الصعيد المهني تم تمثيل الفلسطينيين في كندا في جميع المهن تقريباً بما فيها المنح الدراسية والأحزاب السياسية وقيادات المجتمع والمهن الطبية والخدمات المصرفية والمالية.

وفي النهاية قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات لربط المهاجرين الفلسطينيين في مختلف دول العالم بوطنهم الأم وتعزيز مساهمتهم في النظام الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وهذه التوصيات هي:

1. بناء قاعدة بيانات عن الشتات الفلسطيني تشمل بيانات عن أعدادهم وتوزيعهم الجغرافي وتوزيعهم حسب الجنس والعمر والمهارات ووضع الإقامة وحجم تحويلاتهم المالية ومدى انتمائهم لشبكات التواصل الاجتماعي والمجموعات.
2. رفع مستوى الوعي محلياً وعالمياً بدور المهاجرين الفلسطينيين في تطوير المجتمع الفلسطيني.

3. بناء القدرات الفردية والمؤسسية لإشراك فلسطينيي الشتات في التنمية المحلية، وذلك بأن تعمل كل دولة على تطوير مبادرة خاصة تعكس الاحتياجات المختلفة فيها سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.
4. العمل على تذليل العقبات التي تواجه عملية دمج المهاجرين الفلسطينيين، خاصة وأن عملية المشاركة المستدامة لهؤلاء المهاجرين تتطلب إزالة كافة العوائق. وهنا يأتي دور السلطة الفلسطينية في تحديد هذه المعيقات سواء الثقافية أو السياسية أو غيرها، ومن ثم العمل الحثيث على إزالتها أو تخفيفها.
5. تطوير رؤية واضحة لعملية مشاركة فلسطينيي الشتات في المجالات المختلفة سواء الهيئات الحكومية أو القطاع الخاص أو وسائل الإعلام أو المنظمات الدولية أو السفارات والبعثات الدبلوماسية.
6. التأكيد على أن يكون دمج المهاجرين الفلسطينيين كجزء من استراتيجية أوسع في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين.
7. تشجيع المهاجرين على تأسيس جمعيات تمثيلية في الخارج تضم المهاجرين الذين أصلهم من نفس المدينة، لأن هذه الجمعيات من شأنها أن تؤدي عدة وظائف كتعزيز الترابط الاجتماعي بين المهاجرين، وتبادل الخبرات ودعم التنمية.
8. تشجيع استخدام الانترنت سواء من قبل المواطنين في الأراضي الفلسطينية أو من قبل المهاجرين، وذلك لتكون وسيلة للتواصل بينهم.
9. العمل على تأسيس معهد دراسات خاص بالمهاجرين والشتات بحيث يصدر الدراسات التحليلية التي تعمل على تقوية الروابط بين المهاجرين ووطنهم ودعم التنمية.
10. دراسة سياسات أو آليات دمج المهاجرين في دول أخرى كجزء من آلية دمج المهاجرين الفلسطينيين، وذلك للاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال مثل الهند.

هيئة التحرير

معهد (ماس)